

الفصل الرابع: النظريات النقدية

*ملاحظة: يعتبر هذا الفصل من اهم الفصول في المادة كالنظرية من نظريات هذا الفصل
تجيب عن سؤال واحد هو

-- ما هو العامل الاساسي المحدد لقيمة النقود؟
لقد برزت في الفكرة الاقتصادية نظريات عديدة حاولت تحديد وتحليل العامل الاساسي المحدد
لقيمة النقود، وتتمثل هذه النظريات بالاتي:

١. نظرية كمية النقود الكلاسيكية
٢. نظرية كينز
٣. نظرية كمية النقود الحديثة
٤. نظرية فيكسل
٥. نظرية التوقعات
٦. النظرية النقدية النفسية
٧. نظرية التوازن الاقتصادي العام (نموذج هيكس_ هانسن)

ونناقش فيما يلي تلك النظريات بالتفصيل.....

اولا: نظرية كمية النقود الكلاسيكية :

ان المنطوق الاساسي في هذه النظرية هو ان كمية النقود المتداولة تعد العامل الاساسي
لتحديد قيمة النقود ولأثبات صحة هذه المنطوق استندت هذه النظرية على ركنين اساسيين
هما:

❖ **معادلة التبادل:** استندت نظرية كمية النقود الكلاسيكية على معادلة التبادل التي كتبها
الاقتصادي الامريكي (ارفينج فيشر) وتنص هذه المعادلة على التالي...

$$MV=PT$$

حيث ان M = كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة

V = سرعة دوران النقود ويقصد (تعريفها) عدد المرات التي تنتقل بها النقود بين
الافراد او بين الافراد والمؤسسات المختلفة

P = المستوى العام لأسعار السلع والخدمات

T = مجموع المبادلات او حجم الانتاج السلعي خلال تلك الفترة

النقود والمصارف

ثانياً: الفرضيات: استندت هذه الفرضيات بالإضافة الى معادلة التبادل اعلاه على فرضيتين اساسيتين هما:

الفرضية الاولى: ثبات سرعة دوران النقود: ترا هذه النظرية ان سرعة دوران النقود ثابتة في الاجل القصير وذلك لاعتمادها على عوامل فنية لا تتغير في الاجل القصير كتطور العادات والتقاليد المصرفية تطور وتقدم الجهاز المصرفي تطور السياسة النقدية والمالية

الفرضية الثانية: ثبات حجم الانتاج: افترضت هذه النظرية ثبات حجم الانتاج اعتمادا على فكرة التشغيل الكامل كذلك اعتمدت على قانون (ساي) والذي ينص على ان (العرض الكلي يخلق الطلب المساوي له) ومن هنا تعتقد هذه النظرية بأن النقود دورها حياديا في الاقتصاد ولا تؤدي سوى وظيفة واحدة كونها واسطة للتبادل

وفي ضوء ما تقدم توصلت هذه النظرية الى نتيجة اساسية وهي ان كمية النقود المتداولة (M) تعد العامل الاساسي المحدد لقيمة النقود من خلال تأثير تلك الكمية على مستوى العام للأسعار ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة في الحالتين الاتيتين..

الحالة الاولى: نفترض حصول زيادة في كمية النقود المتداولة (M) فهذا سيؤدي الى زيادة الاتفاق ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة وبالتالي ارتفاع اسعار تلك السلع ومن ثم انخفاض قيمة النقود.

الحالة الثانية: نفترض العكس اي حصول انخفاض في كمية النقود المتداولة وهذا سيترتب عليه انخفاض في حجم الاتفاق ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار واخيرا زيادة قيمة النقود

ومن المهم الإشارة هنا الى ان هذه النظرية تعرضت الى انتقادات عديدة منها....

***الانتقاد الاول/** ان افتراض ثبات سرعة دوران النقود هو افتراض يفتقد الى المنطق العلمي الصحيح لأن هذه السرعة يمكن ان تتغير في الاجل القصير اعتمادا على حالة الاقتصاد (التضخم او الركود) او اعتمادا على الحالة النفسية لأفراد المجتمع (التشاؤم والتفاؤل)

****ملاحظة/** تزداد سرعة دوران النقود في حالتي التضخم او التشاؤم وتنخفض هذه السرعة في حالتي الركود والتشاؤم.

***الانتقاد الثاني/** ان نفترض هذه النظرية بثبات حجم الانتاج هو الاخر افتراض غير صحيح وذلك لعدم وجود اقتصاد في العالم حقق حالة التشغيل الكامل بل ان الحالة الشائعة هي حالة البطالة.

***الانتقاد الثالث/** ان افتراض هذه النظرية بأن اي زيادة في كمية النقود سيترتب عليها زيادة في الاتفاق والطلب هو افتراض غير صحيح وذلك بسبب لجوء افراد المجتمع احيانا الى ادخار وعدم انفاق الزيادة الحاصلة في كمية النقود المتداولة.